

رقم الوثيقة : IOR 41/057/2005 (وثيقة للتداول العام)

بيان صحفي رقم : 240

5 سبتمبر/أيلول 2005

عدد قليل من الدول يحتجز القمة العالمية للأمم المتحدة رهينة على صعيد حقوق الإنسان والأمن والفقير

بيان مشترك صادر عن منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وأوكسفام إنترناشونال وائتلاف الدعوة العالمية لمحاربة الفقر.

تدعو منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وأوكسفام إنترناشونال عدداً صغيراً من الدول "المفسدة" إلى الكف عن جعل القمة العالمية للأمم المتحدة أسيرة لرغبتها فيما يتعلق بتدابير بالغة الأهمية بالنسبة لحقوق الإنسان والأمن والإبادة الجماعية وخفض الفقر. وقد أوقعت هذه الحكومات المفاوضات حول النص النهائي الخاص بالنتيجة في أزمة قبل أيام فقط من انعقاد أكبر اجتماع لقادة العالم في التاريخ، من 14 إلى 16 سبتمبر/أيلول في نيويورك.

وقالت المنظمات الثلاث، إلى جانب ائتلاف الدعوة العالمية لمحاربة الفقر، وهي أكبر حركة عالمية لمناهضة الفقر، إن أفعال عدد قليل من الدول تهدد بتخريب القمة. ويبدو أن اعتراضات بعض هذه الدول تهدف إلى منع اعتماد اتفاقية حقيقية، عوضاً عن تعزيز المسودة الحالية أو معالجة بواعث القلق المشروعة. ويختلف كبار "المفسدين" حول مختلف القضايا، لكن أنشطتهم المشتركة تضعف بشكل خطير مسودات الاتفاقيات المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان وخفض الفقر ومنع الإبادة الجماعية رغم الدعم الذي تقدمه أغلبية الحكومات لهذه التدابير.

ويساور أوكسفام قلق شديد من أن عدداً قليلاً من الدول مصمم على منع اعتماد مسودة إجراء تاريخي حول "مسؤولية حماية المدنيين" المترتبة على الحكومات يمكن أن تمنع تكرار حدوث عمليات إبادة جماعية في المستقبل مثلما حدث في رواندا. وتشمل الدول التي تحاول منع اعتمادها الهند ومصر والجزائر وباكستان وفرنسويلا وكوبا وإيران وسورية وروسيا. كما تحاول الولايات المتحدة إضعاف الإجراء، وتقترح الآن إلغاء لفظة "واجب" الحماية وإحلال "عبارة المسؤولية الأخلاقية" مكانها.

وقال نيكولا ريندورب مدير مكتب أوكسفام في نيويورك إن "الحكومات الأفريقية التي تضغط باتجاه التوصل إلى اتفاق حول إجراء منع الإبادة الجماعية تحت العالم على التحرك"، وأضاف "ومع ذلك تبدو حفنة من الدول المفسدة مصممة على تحطيم الآمال بالتوصل إلى اتفاق حول هذه الخطوة التي تنقذ الأرواح".

ويهدف اقتراح إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان يتمتع بسلطة أوسع ويمكنه أن يظل في حالة انعقاد طوال السنة ويستعرض حقوق الإنسان في جميع الدول ويتعامل مع أوضاع حقوق الإنسان إلى أن يكون إنجازاً مهماً للقمة العالمية. وقد كسب تأييد الأغلبية الساحقة من الدول التي تنتمي إلى مناطق العالم كافة. بيد أن منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان أعربتا على قلقهما البالغ من أن حوالي 15 دولة بقيادة كوبا وتضم فنزويلا وميانمار وتركمانستان وباكستان وبيلاروسيا وفيتنام وسورية تعرقل أية خطوة في اتجاه هذا الإصلاح المهم.

وقالت بيغي هيكس، مديرة الدعوة العالمية في منظمة مراقبة حقوق الإنسان إن "إمكانية نجاح عدد قليل من الدول التي لديها سجلات مقلقة جداً في مجال حقوق الإنسان في منع إنشاء هيئة أكثر فعالية لحقوق الإنسان، لا تثير السخرية وحسب، بل إنها مشينة."

وقالت إيفون ترلينغن، ممثلة منظمة العفو الدولية لدى الأمم المتحدة إن "ملايين الرجال والنساء والأطفال يتطلعون إلى هذه القمة لتكون أكثر من مجرد منبر للمساومة على حقوق الإنسان"، مضيفة بأنه "لا يمكن إلا للإصلاح القوي والطموح أن يتغلب على سياسة القوة والمعايير المزدوجة والانتقائية التي لطخت صورة اللجنة الحالية المعنية بحقوق الإنسان. وينبغي على قادة العالم أن يمتلكوا الرؤية والشجاعة إذا أرادوا ألا يفوتوا هذه الفرصة الفريدة."

كذلك اقترحت الولايات المتحدة التقليل من العبارات المتعلقة بخفض الفقر، بما فيها العبارات المتعلقة بالمساعدات التنموية الخارجية والتعليم والإعفاء من الديون وإلغاء عبارة "أهداف التنمية في الألفية" ... وهي الأهداف المتفق عليها دولياً لخفض الفقر في العالم إلى النصف. وإضافة إلى ذلك تريد الولايات المتحدة تقليل الإشارات إلى فرض قيود على الأسلحة الصغيرة في الوثيقة الخاصة بالنتيجة.

وقالت كومي نايدو رئيسة ائتلاف الدعوة العالمية لمحاربة الفقر "إننا نواجه في القمة العالمية للأمم المتحدة خطراً حقيقياً يتمثل في تلاشي الالتزامات التي قدمتها جميع الحكومات قبل خمس سنوات بشأن خفض الفقر"، ومضت قائلة إنه "لا يمكننا السماح لتخويف الدول النامية لكي توافق على نتيجة نخذل أغلبية شعوب العالم".

ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

منظمة العفو الدولية

الولايات المتحدة الأمريكية، إيفون ترلينغن - هاتف 1 212 867 8878 +1 توصلية 2 أو هاتف جوال :

1 917 406 1185 +1، نداء 1 212 867 8878 +1

المملكة المتحدة، جيمس دايسون - هاتف : 44 207 413 5809 + أو هاتف جوال:

44 7795 628 367 +

منظمة مراقبة حقوق الإنسان

الولايات المتحدة الأمريكية، بيغي هيكس - هاتف : 1 212 2161818 +1 أو 1 646 5091818 +1

سويسرا، لينة فريخ - هاتف 41 22 738 0481 +1 أو 41 79 202 3285 +1

أو كسفام إنترناشونال

المملكة المتحدة ، برندن كوكس - هاتف جوال: 44 795 7120853 +

الولايات المتحدة الأمريكية، نيكولا ريندورب هاتف جوال: +1 646 2465 448

ملاحظات إلى المحررين :

مسؤولية الحماية : يتعلق هذا الإجراء بموافقة الحكومات على أن تتقاسم مسؤولية حماية المدنيين المعرضين لخطر الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي وجرائم الحرب، عندما لا تكون حكومة الشعب المعني مستعدة للقيام بذلك أو قادرة عليه. وتضم الدول التي تحاول منع اعتماد الإجراء مصر والجزائر وباكستان وبنزويلا وبنند وروسيا وكوبا وإيران وسورية. ولا تريد الولايات المتحدة أن تكون ملزمة بالتحرك في جميع هذه الحالات. وتؤيد أغلبية الدول، ومن ضمنها المجموعة الأفريقية والاتحاد الأوروبي وشيلي والأرجنتين وبيرو واليابان وسنغافورة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا الموافقة على "مسؤولية الحماية" في القمة.

وإئتلاف الدعوة العالمية لمحاربة الفقر هو أكبر ائتلاف في العالم لمحاربة الفقر، تمثل المنظمات المنضوية تحت مظلتها مجتمعة أكثر من 150 مليون شخص عالمياً. وتهدف الحملة إلى تحقيق إنجاز كبير بشأن الفقر في العام 2005 وتدعو قادة العالم إلى "أن يصحوا" ويتخذوا خطوات محسوسة في الأمم المتحدة لبلوغ أهداف التنمية في الألفية والقضاء على الفقر قضاءً مبرماً.

وتشكل أهداف التنمية في الألفية ثمانية أهداف اتفقت عليها أكثر من 190 حكومة في العام 2000 للمساعدة في اجتثاث الفقر من خلال إجراءات تتخذها الدول المتطورة والنامية. وهي تركز على القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل وتعزيز المساواة بين الجنسين وخفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومحاربة فيروس/مرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وضمان ديمومة البيئة وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وقد مني الهدف الأول من أهداف التنمية في الألفية، المتعلق بتساوي عدد الفتيات والفتيان الذين يذهبون إلى المدرسة بحلول العام 2005، بالفشل فعلاً.